

## البيع والشراء عند المصريين القدماء في عصر الدولة الحديثة

### شفيق علام

مما لا شك فيه ان سكان مصر كانوا في حياتهم اليومية يتبادلون السلع ، وذلك منذ أقدم العصور • ولعلنا نتذكر بعض المناظر الموجودة في عدة مقابر من الدولة القديمة ، والتي توضح لنا المقايضة آنذاك • ترى في تلك المناظر اشخاصا يتبادلون السلع ، سلعة مقابل سلعة ( مثل المواد الغذائية والثياب وهلم جرا ) • ولكن سرعان ما تطور نظام المقايضة • فمنذ عصر الدولة القديمة كان الناس يستعملون معيارا معيناً يدعى شنع (Snc) يعرفون بواسطة قيمة كل سلعة على حدة • فاذا تمت عملية تبادل السلع على أساس معيار معين تحدد به قيمة كل سلعة • لا نستطيع انقول أن العملية كانت مقايضة محضة ، بل انها أقرب الى عملية البيع والشراء المعهودة لنا •

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن العملة كوسيلة لدفع ثمن شيء ما لم تعرف الا في العصر المتأخر ، وفقط عندما بدأت تصك بكميات متوافرة ، وذلك ابان عهد الملك الفارسي دارا الأول • وقد كانت خطوات في هذا الاتجاه بمصر قبل عهد هذا الحاكم ، وعلى الأصح منذ أواخر الاسرة السادسة والعشرين •

ان غزارة المادة التاريخية التي ترجع الى عصر الدولة الحديثة تسمح لنا اليوم بأن نتلمس نواح شتى من الحياة اليومية في مصر

الفرعونية • ونستطيع أن نستخلص من الوثائق المعروفة حالياً صورة واضحة عن البيع والشراء عند القدماء •

ولنبداً الحديث بذكر بعض الصفات العامة للوثائق التي سنتعرض لها في سياق كلامنا • فمعظم تلك الوثائق لا تميزها عن غيرها تعبيرات لغوية خاصة • ولا نرى فيها اصطلاحات ذات صبغة تجارية أو قانونية معينة • وفي الحق هي قد تحوى بعض الصيغات اللغوية الخاصة ولكن استعمال تلك الصيغات لم يكن مقصوراً فيما يبدو على وثائق البيع والشراء فحسب • إذ أن تلك الصيغات استعملت كذلك عند كتابة الوثائق التي تحوى موضوعات أخرى ( مثل عقد استئجار أو عقد دينى أو عقد عمل ) • ومن هذا يتبين أننا عندما نتعرض للوثائق لابد وأن نأخذ في اعتبارنا سياق الكلام في كل وثيقة • وحتى في هذا المضمار قد يتطرق الشك الى نفوسنا ازاء بعض الوثائق • فقد يكون فجوى الوثيقة غامضاً علينا بحيث لا نستطيع الجزم بأنها خاصة بعملية شراء مع دفع الثمن مقدماً أم خاصة بعقد دين • إذ قد يكون من المتفق عليه بين الطرفين أن يدفع المستدين دينه بسلعة أخرى غير التي أخذها سابقاً ( ما يسمى *datio in solutum* ) • ومن هذا نرى صعوبة التفريق بين العقود المختلفة •

وإذا نظرنا الى الوثائق التي تحوى عمليات بيع وشراء • فلن نكن من الضالين إذا قلنا أن صياغتها كانت في صالح الأشخاص المتعاقدين بوجه عام • فعلى سبيل المثال بعض الوثائق تبدو اهتماماً خاصاً بشخص ما له نشاط كبير في المعاملات المالية ( وقد يكون فناناً أو نجاراً على سبيل المثال ) • فتلك الوثائق كانت بمثابة دفاتر له ومما لاشك فيه أن عدداً كبيراً من الاهالى كان أمياً لا يعرف الكتابة • فإذا احتاج الى تحرير وثيقة ما لجأ الى أحد الكتاب المحترفين أو الى أحد الموظفين • ومن بين النصوص

التي تتعرض للبيع والشراء بعض محاضر لجانسات قضائية ، عقدت للجسم في منازعات قامت حول البيع والشراء • وتلك المحاضر لاشك وأنها كانت محفوظة في سجلات خاصة بالهيئات القضائية •

لقد ذكرت في بداية الحديث أن العلامة المميزة لعملية البيع والشراء هي تقييم السلع حسب معيار معين • وهنا تذكر لنا الوثائق التي وصلتنا من الدولة الحديثة تذكر لنا معايير عدة • فهناك وحدة وزن تدعى دين (dbn) • وهي تزن حوالى أحد وتسعين جراما من الذهب أو الفضة • وغالب الاحيان من النحاس • وكانت تلك الوحدة تجزأ الى عشرة أجزاء — كل جزء يدعى كيته (Kite) • أو الى اثنا عشر جزءا — كل جزء يدعى شنعت (snctj) • وبجانب وحدة الوزن هذه كان القوم يستعملون مكيالا للغالل يدعى خار (Khar) • وكان هذا المكيال يجزأ بدوره الى أربعة أجزاء كل جزء يدعى (oipe) • وكل (oipe) تقسم بدورها الى اربعين هين (hin) هذا المكيال ووحدة الوزن السالفة الذكر كانا شائعين في المعاملات اليومية آنذاك بحيث أن القوم كانوا يستعملونها أحدهما بجانب الآخر في العملية الواحدة للبيع والشراء • من هنا نرى أن كل سلعة كان من السهل تحديد قيمتها بدقة ، وذلك قبل ظهور النقود وصك العملة بأزمان طويلة • ومن ثم كان الناس يتبادلون السلع ويزاولون التجارة دون أية عائقة حسابية فيما يبدو •

والوثائق التي تحدثنا عن الاحوال الاقتصادية بصفة عامة تحوى اصطلاحا فنيا كان شائعا آنذاك في المعاملات • هذا الاصطلاح هو كلمة (hd) ومعناها « الفضة » • وبهذا الاصطلاح كان الناس يعبرون عن القيمة العينية لشيء ما يعطيه شخص لآخر ، سواء كان أساس التعامل بين الطرفين عقد دين أو عقد عمل أو عقد بيع وهكذا • ومن هنا قد يعنى المرء بذكر كلمة « الفضة » قد يعنى ثمن شيء ما أو أجر لعمل ما أو قيمة مالية معينة • تلك القيمة

المالية المسماة « فضة » قد تحوى شيئا أو أشياء عديدة — أشياء جسدية ذات صك منقول ، أشياء مثل الثياب أو الاثاث أو الغلال أو المواعين وما شابه ذلك •

وعند استعمال المصطلح « الفضة » قد يستغنى المرء عن تحديد القيمة المالية للأشياء المعطاة للطرف الآخر • وحتى تلك الأشياء قد يستغنى المرء عن ذكرها اطلاقا ، بحيث نجد بعض الوثائق تكفى بذكر أن شخصا ما أعطى الفضة لشخص آخر • وبعض الوثائق لا تذكر السبب (causa) الذى دفع شخصا معينا الى اعطاء شيء لشخص آخر • ومن ثم فالاصطلاح « الفضة » كانت اصطلاحا معنويا للتعبير عن مزايا عينية في صورة أشياء جسدية ذات ملك منقول •

ومحيط الأشياء التى تباع وتشتري كان لا يقتصر على السلع التى كانت تحدد بالعدد أو بالوزن أو بالحجم • ان الوثائق تخبرنا كذلك عن بيع بعض الوظائف الحكومية • وادينا نصان طويلان في هذا الصدد • الاول يحدثنا عن بيع وظيفة حاكم مديرية الكاب مقابل ستين دين (dbn) من الذهب في صورة منتجات طبيعية • والنص الآخر يحدثنا عن بيع وظيفة الكاهن الثانى للاله آمون بطيبة مقابل قيمة عينية محددة • وهذا البيع قام بين الملك أحمس والملكة أحمس نفرتاي من الاسرة الثامنة عشرة • وتلك الوظائف كانت ولا شك مصدر أرباح طائلة • ففي الحالة الاولى — وهى وظيفة حاكم مديرية الكاب — كان هذا يمتلك منزلا وعبيدا وله ربع معين • وفي الحالة الاخرى — وهى وظيفة الكاهن — كان لهذا خدم وعبيد وأراضى زراعية • ومن ثم كان ضروريا أن يتم عقد البيع أمام مجلس عام • ومما هو جدير بالملاحظة في بيع وظيفة الكاهن أن عقد البيع قد صدق عليه الاله آمون بنفسه • ومن أجل علنية البيع في حالة الوظائف الحكومية حتم الامر فيما يبدو بحفر نص العقد على الحجر حتى يراه من شاء في أى وقت شاء •

وعدا بيع بعض الوظائف الحكومية تحدثنا الوثائق عن بيع بعض الحقوق • ونعنى بذلك بيع قيم مالية غير محسدة فى شىء ما • فلدينا وثائق عدة ومن أماكن مختلفة تحدثنا عن تنازل شخص ما عن حقه فى عمل بعض العبيد طرفه لمدة أيام معينة • واذ هو يتنازل عن حقه هذا لطرف آخر يقوم هذا الطرف بدفع قيمة مالية مجسدة نظير الحصول على عمل العبيد • ويبدو من تحليل تلك الوثائق أن بلدية القرية كانت تمتلك بعض العبيد وكانت تمنح للمواطن الحق فى أن يعمل طرفه بعض العبيد لايام معدودات • وكان المواطن صاحب هذا الحق يستطيع بيع حقه فى عمل العبيد لشخص آخر مقابل ثمن معين • تلك هى حالة المسائل فى الوثائق التى تشير وسنشير إليها •

ولنتناول الآن بيع وشراء العقار • بعض الباحثين يرون أن امتلاك الاشخاص للعقار كان أمرا مستحيلا • اذ أن فرعون كان المالك الحقيقى لكل شىء • ولن ننكر فى هذا المقام أن مساحات شاسعة من الاراضى كانت فى يدى فرعون • لكننا نعرف أنه منذ عصر الدولة القديمة كانت هناك عقارات يتصرف فيها الاشخاص حسبما يشاؤون • وهذا هو الاهم اذا أردنا أخذ الوثائق فى اعتبارنا من الناحية القانونية • وعلى كل فالذى يهمنا فى سياق حديثنا هو نقل ملكية العقارات عن طريق البيع والشراء • حقا لم يصلنا من الدولة الحديثة عقد صريح بهذا المعنى • ولكن الوثائق التى نعرفها تشير هنا وهناك الى بيع عقارات • فنحن نعلم من محضر جلسة قضائية أن امرأة أرادت بيع حجرة لكى تشتري تابوتا لدفن زوجها المتوفى • ومن محضر آخر نعلم أن بعض الناس أداؤا امرأة مدعين أنها اشترت عبدا مقابل مقبرة معينة • ونعلم من وثيقة أخرى أن امرأة أرادت شراء حمار مقابل قطعة أرض • ومن وثيقة أخرى نعلم أن رجلا عرض حقلا للبيع بغية شراء بقرة • ونعلم كذلك

من نص عقد بيع وظيفة الكاهن بأن ثمن الشراء كان يحوى أشياء من الذهب والفضة وكذلك عددا من العبيد والمزايا العينية بجانب بعض الاراضى • كل ذلك غير كاف لكى نخرج بصورة واضحة عن بيع وشراء العقارات ابان الدولة الحديثة • فاذا أردنا المزيد فى هذا الصدد فعلينا معالجة الوثائق من العصر المتأخر •

وعلى العكس ، الوثائق تزودنا بمعلومات كافية عن بيع وشراء المنقولات • وكما هو الحال فى أية حضارة أخرى يبدو أن الناس كانوا يبيعون ويشتررون الاشياء ذات القيمة المالية المتواضعة كانوا يتبادلونها دون تحرير وثيقة ما • مثل تلك العمليات لم تكن فيما يرجح ذات صيغة قانونية • لكن اذا كانت الاشياء المتداولة ذات قيمة مالية مرتفعة ، كان القوم يفضلون صياغة عقد البيع والشراء فى وثيقة محررة • ويبدو أن تحرير الوثيقة لم يكن كافيا فى بعض الاحوال لخلق جو من الاطمئنان القانونى بين البائع والمشتري ، لاسيما وأن التصديق على الوثيقة بواسطة الطرفين المتعاقدين لم يكن معروفا آنذاك • ومن هنا نجد فى بعض الوثائق وسطاء أو شهاد يشتركون فى عمليات البيع والشراء • وهؤلاء الوسطاء والشهاد كانوا يستطيعون بطبيعة الحال الادلاء بأقوالهم ، اذا شب نزاع حول البيع بعد عقده ، أو اذا طرح الامر على هيئة قضائية بعد ذلك للفصل فى النزاع • وهناك وسيلة أخرى أضمن من هذا وذاك لعقد عملية البيع والشراء • نحن نعلم أن هيئات القضاء المحلى كانت تنتظر فى المنازعات بين الافراد • ولكنها كانت تسجل كذلك أمورا ذات طابع قانونى صرف ودون أن تكن هناك منازعات حولها اطلاقا • وهذه هى حالات شبيهة بحالات الشهر العقارى اليوم • وكذلك كان الحال فى مصر الفوعونية • فالوثائق تبين لنا أن هيئات القضاء المحلى كان من بين اختصاصاتها تسجيل بعض عمليات البيع والشراء •

ويبدو أن التسجيل كان ضروريا على الاقل في حالات بيع الوظائف الحكومية .

في معظم حالات البيع نرى البائع والمشتري يتعاملان مباشرة أحدهما مع الآخر . لكننا نرى في بعض الوثائق عمليات بيع وشراء بطريق غير مباشر . فلدينا خطاب من متعامل يطلب فيه من شخص أن يبيع عزة له . وأن يشتري مقابلها حماما . في مثل تلك الحالة يبدو أن هذا الطرف الثالث كان يقوم بالعملية دون مقابل ، وكان فضلا منه اذا قام بها . فهو ليس وكيلًا من الناحية القانونية وإنما مكلفا بالتصرف في صالح من كلفه . وهذا عليه أن يقبل نتيجة تصرفات ذلك . لكن هناك حالات ذات طبيعة أخرى . فمثلا تعاقدت امرأة مع فرقة من العمال على صنع بعض التوابيت مقابل غلال وثياب وأشياء أخرى . ولما كانت فرقة العمال تعمل لدى الدولة ، فقد كانت منظمة بحيث كان لها كاتب يرعى مصالحها الادارية . ومن هنا نجد هذا الكاتب يجرى عملية بيع التوابيت للمرأة في صالح فرقة العمال هذه وبدون تدخلها .

والى تلك المسائل ينتمى وضع التاجر الذى لا عمل له غير التجارة ، ويدعى بالمصرية (swty) . نحن نعلم أنه كان هناك تجار منذ الدولة الحديثة . وانهم كانوا مواطنين أحرارا . لكنهم كانوا في خدمة معبد ما أو في خدمة أحد الاثرياء . هؤلاء التجار كانوا اذا يقومون بعمليات البيع والشراء بناء على تعليمات من استخدمهم وفي صالحه . ونستقى من احدى البرديات أن هؤلاء التجار كانوا مسؤولين عن تصرفاتهم ليس فقط ازاء من استخدمهم ، بل كذلك أمام القضاء . ومن هنا يبدو التاجر ابان عصر الدولة الحديثة كان شخصا غير مستقلا ، وان كانت بيده سلطة التصرف في عمليات البيع والشراء . فهو ليس بالوكيل القانونى ، ولكنه أشبه بالأمين . ولعمل المرء يتساءل الآن عما اذا كان هناك تجار بمعنى الكلمة في تلك الايام — تجار

جملة مثلا • وهنا تصمت الوثائق • ولكن مما لا ريب فيه أن تجارة مصر الداخلية والخارجية على حد سواء لم تكن احتكارا لفرعون وحده أيام الدولة الحديثة •

وفي عمليات البيع والشراء قد نجد مجموعة من الأفراد تتعامل سويا كطرف واحد • فهناك بردية تحدثنا عن شراء بعض الحيوانات • والمشتري هناك في واقع الامر مجموعة من العمال يدفعون سويا ثمن الشراء • ويبدو أنهم كانوا متساويين في حقوقهم والتزاماتهم • وهناك بردية أخرى تذكر عملية بيع حق في عمل بعض العبيد مقابل حيوانات وثياب • ونرى في هذه العملية الطرف الذي يتنازل عن حقه في عمل العبيد مكونا من امرأة وابنتها • ونص آخر يذكر عملية بيع كمية من السمن بين طرفين • وبذلك المناسبة وعد المشتري أنه سوف يسدد ثمن الشراء في صورة غلال تأتي من أخ له • ولما كان النص صامتا عن موقف الاخ ، فلن نستطع القول أنه كان كفيلا وضامنا لاختيه المتعاقد •

وبعض الوثائق تحدثنا عن عمليات بيع وشراء ، ولكن نجد هناك طرفا ثالثا يدفع ثمن الشراء كله أو جزءا منه • فعلى سبيل المثال نرى في عملية بيع أخشاب أن جزءا كبيرا من ثمن الشراء قام بدفعه أشخاص آخرون • وافترض في تلك الحالة أن المشتري كان قد اتفق معهم على أن يدفعوا الثمن للبائع مباشرة ، وأخيرا هناك وثيقة توضح لنا حالة المشتري الذي دفع ثمن الشراء لطرف ثالث • فأرغمته المحكمة على الدفع مرة أخرى للبائع نفسه •

والبيع والشراء عملية تربط البائع والمشتري • وهما يتعاقدان بمحض ارادتهما الشخصية والعملية عبارة عن عرض من طرف البائع وقبول من طرف المشتري • ولدينا بعض النصوص التي تثبت لنا ذلك • فمثلا يعرض أحد الاشخاص على الطرف الآخر كمية من



السمن مقابل بقرة ، أو ثوبا مقابل حلق اذن • ومن وجود تلك العروض نستنتج حرية الارادة الشخصية عند البيع والشراء •

وقد يأخذ البيع والشراء أشكالا مختلفة • فهناك أولا البيع نقدا • لكن هذا البيع نادر الذكر في وثائقنا • ويرجع ذلك فيما اعتقد الى ان البيع نقدا كان يتم بتبادل السلع واستلامها فورا • فلا حاجة اذا الى تحرير وثيقة بها • ولكن نشاط الحالة الاقتصادية دعا الى انفكاك وتحلل ذلك النوع من البيع ، بحيث أصبحت عملية دفع ثمن الشراء عملية لاحقة لاستلام الشيء • ولن يغيب عن خيالنا أن دفع ثمن الشراء نقدا لم يكن متيسرا في أحوال كثيرة • ومن هنا ظهر نظام البيع سلفا • وعندنا وثائق عدة تظهر لنا هذا البيع ، وتذكر بين اصطلاحها كلمة det ومعناها « المبلغ الباقي » ، وتلحق بتلك الكلمة الارقام التي توضح قيمة المبلغ الباقي • والدفع بالاجل قد يقتصر على جزء من ثمن الشراء • وقد يشمل كل الثمن • فنعلم من وثيقة أن المشتري استلم بقرة فعلا ، وانه لم يدفع ثمنها الا بعد أيام • ويجدر الاشارة هنا الى رجل شرطة التزم في عمليتين مع الطرف الاخر ، واشترى منه سمنا وثيرابا • ولكنه لم يدفع ما عليه من ثمن السمن الا بعد ثمان عشر عاما ، ولم يسدد ما عليه من ثمن الثياب لمدة تبلغ أحد عشر عاما •

لاشك أن البائع الذي باع سلفا يعرض نفسه لمخاطرة ، اذا أبى المشتري بعد استلام الشيء أن يدفع ما عليه أو اذا تأخر في تسديد ثمن الشراء • ومن هنا نجد البائع يلجأ الى وسيلة لحد خطر هذه العاقبة • ويبدو أنه كان يتفق مع المشتري على أن يحلف هذا اليمين • وأحيانا يعد هذا بالدفع في ظرف أيام معدودات • وفي بعض الحالات نجد المشتري يقوم بحلف اليمين أمام الهيئة القضائية المحلية •

ومن هنا نستطيع فهم وثائق عدة لا تحوى فى مضمونها غير انيمين مع التزام الطرف الحالف بأن يعطى لطرف آخر مبلغا أو شيئا معيناً • هذه الوثائق هى ولاشك شهادات التزام ، وكان استعمالها شائعا فى العالم القديم • وفى تلك الشهادات نجد الطرف حالف اليمين يعد أحيانا بدفع الضعف اذا تأخر فى تسديد دينه ، وبعض الوثائق تذكر عقوبة الضرب ( ١٠٠ عصا ) كدافع رادع للملتم •

ومن بين أشكال البيع والشراء نجد عملية دفع ثمن الشراء مقدما • فلدينا محضر لاجدى الجاسات القضائية ، ويتضح منه أن فنانا أعطى لحامل مياه اشياء مختلفة لكى يشتري نه حمارا • ونستقى من الوثائق أن المقاصة كانت معروفة عند القدماء • فمن وثيقة بيع الاخشاب الآنفة الذكر نعلم أن البائع كان عليه دين سابق للمشتري • فعندما دفع المشتري ثمن الشراء خصم منه ما يعادل هذا الدين • وفى وثيقة أخرى نرى أن المشتري الذى اشترى كرسيا كان قد أعطى النجار خشبا لصناعة هذا الكرسي • فعندما دفع الثمن خصم منه ما يعادل قيمة الخشب الذى أعطاه للنجار سابقا •

والمشتري الذى تعاقد لشراء ما يبنى بطبيعة الحال الحصول على هذا الشيء بصفة مطلقة • وهذا يعد البائع بذلك فعلا • وعندنا وثيقة بيع حمار توضح لنا ذلك الموقف • فيعد أن تبادل البائع والمشتري الحيوان وثنه ، حلف البائع اليمين قائلا أنه لن يطعن مستقبلا فى عملية البيع هذه • ومعنى ذلك أنه سوف يحترم عقد البيع ، ولن يتعرض بعد ذلك لحقوق المشتري فى الحيوان المباع له • تلك الفقرة الاضافية الخاصة بعدم الطعن نقابلنا فى بعض الوثائق بصيغة تفصيلية • وفيها يتنازل البائع

عن كافة حقوقه وحقوق ورثته الشرعيين • وثيقة عقد بيع وظيفة حاكم المديرية توضح لنا ذلك • وهناك يتكلم البائع كالتالى : « اذا حضر ابن أو بنت لى • أو أخ أو أخت ، أو أى فرد من عائلتى • مدعيا أن تلك الوظيفة من حظه ، فلن يستمع الى قوله » •

وثيقة عقد بيع الحمار السالفة الذكر تحوى فقرة اضافية ، أقسم البائع اليمين عليها • اذ هو يؤكد أنه ليس هناك طرف آخر يستطيع الطعن فى بيع الحمار • ومعنى ذلك أنه يعطى للمشتري ضمانا ضد أى طرف ثالث قد يكن له حقا ما فى الحيوان المباع • وترجع مسؤولية البائع فى ذلك الموقف الى أن الشراء بحسن النية لم يكن يعترف به القانون فى العالم القديم كما هو الحال اليوم فاذا ظهر طرف ثالث وله حقوق فى الشئ المباع ، فقد يستطيع أن يأخذ الشئ من المشتري • ولذلك كان يتحتم على البائع الذى يبيع شيئا ذا قيمة مرتفعة — كان يتحتم عليه أن يذكر أنه وحده صاحب الشئ ، وأن ليس هناك طرف ثالث ذو حقوق فيه ، وعليه المسؤولية اذا ظهر أى طرف ثالث بعد اتمام البيع •

والوثائق التى تشير الى تلك المسؤولية تحوى عقودا ببيع حمير • وليس من الشطط أن نفترض نفس الموقف اذا بيعت حيوانات أخرى • كذلك الحال بالنسبة لعقود بيع العبيد • اذ يتضح من بردية أن هناك عبدا بيع مقابل بقرات • فأقسم بائع العبد اليمين على عدم وجود طرف ثالث له أية حقوق فى هذا العبد • وتلك المسؤولية نجدها كذلك اذا باع شخص حقه فى عمل العبيد • اذ نراه يتحمل المسؤولية ازاء المشتري اذا طعن طرف ثالث فى هذا الحق •

وفى حالة الطعن من قبل طرف ثالث قد يفقد المشتري حقه فى الشئ الذى اشتراه اذ أن حسن النية عند الشراء لم يكن يحميها القانون • ومن ثم يصبح البائع ملزما بتعويض خسارة المشتري •

وفي بعض الوثائق نجده يعد المشتري بأن يرجع له ثمن الشراء ، وأحيانا يعده بدفع الضعف •

ولما كانت تلك الفقرة الإضافية والخاصة بطعن طرف ثالث لا توجد الا في عقود بيع العبيد والحمير فقط ، فيبدو أن البائع لشيء جماد لم يكن مضطرا لتحمل المسؤولية اذا طعن طرف ثالث في البيع •

اذا تعاقد طرفان على بيع وشراء ، فليس معنى ذلك أنهما سيستطيعان تنفيذ واتمام العملية دون معوقات • تلك المعوقات قد تأت من قبل أحد الطرفين ، وقد يتسبب عنها عدم تنفيذ العقد كلياً أو جزئياً • والوثائق توضح لنا بعض تلك المعوقات •

ومن البديهي في حالة شراء شيء أن الطرفين كانا يتفاهمان ليس فقط من مواصفات الشيء بل كذلك عن قيمته • فاذا اختلفت آراؤهما بعد ذلك التجأ الى طرف ثالث يرضان عنه ، لكي يحدد لهما ثمن الشراء من جديد • وفي الوثائق التي في حوزتنا نستشف طريقة لتقييم ثمن الشراء بواسطة أحد الآلهة • ففي إحدى الحالات حدد الاله ثمن تابوت صنعه أحد النجارين • واختلف القوم على تحديد ثمنه • وفي حالة أخرى تدخل الاله لكي يحدد سعر تمثال كان قد صنعه أحد الفنانين وباعه لطرف آخر •

وعندما يبيع المرء حقه في عمل العبيد لبضعة أيام ، لا يستبعد أن تقوم معوقات ازاء تنفيذ ذلك • ولذلك نرى البائع يعد المشتري بأن يعوضه اذا خسر المشتري عمل العبيد لسبب ما • وهذا يتضح لنا من البردي الذي يحوى مثل تلك العقود • وفيه نجد البائع يقسم اليمين على أن يعوض المشتري اذا حدث ولم يعمل العبيد لمصاحته • واحدي البرديات تحدثنا فعلاً عن جارية لم تستطع القيام بالعمل الموعود • فقام البائع وقدم للمشتري عبيدين

آخرين للقيام بالعمل الموعود • ومعنى ذلك أن البائع كان مسؤولاً عن الخسارة ، اذا لم يتسبب المشتري فيها •

وعلينا الآن النظر في الكفالات التى تنشأ عن ظهور عيب ما فى الشيء المباع • تلك الكفالات لا نجدها الا فى الوثائق التى تحدثنا عن بيع كائنات حية • وفى الحق هذه الوثائق عبارة عن محاضر لجلسات قضائية عقدت للنظر فى منازعات قامت من جراء بيع وشراء • فتذكر احدى البرديات أن بائع جارية كان قد وعد المشتري بتعويضه اذا لم تقم الجارية بالعمل المتفق عليه • اما الوثائق الاخرى فتحدثنا عن عمليات بيع حمير • وفيها نجد البائع يعطى للمشتري حماراً ذات قيمة أقل من الاشياء المعطاة له كثمن للشراء • ولذلك يرفضه المشتري استلام الحيوان ، ويطلب بحيوان آخر به المواصفات المتفق عليها • وهناك وثيقة تحدثنا عن مشتر لحمار ، وكان قد دفع ثمن الشراء مقدماً ، فلما لم يعجبه الحيوان الذى قدمه البائع له لم يطلب بتخفيض السعر ، ولكنه طالب اما بحمار آخر واما باعادة ثمن الشراء •

وفسخ العقد أو التراجع فيه قد ينشأ لأسباب أخرى ، مثلاً اذا لم يدفع المشتري ثمن السلعة • فلدينا وثيقة هى خطاب أرسله بائع تابوت الى زوجة عميله الذى لم يدفع ثمن الشراء • وفى الخطاب يطلب البائع اما بدفع الثمن واما باعادة التابوت اليه • وفى وثيقة أخرى يطلب البائع من المشتري الذى لم يسدد دينه اعادة الاشياء المشتراه • ويهدده بالشكوى أمام احد الموظفين الملكيين •

وسبق أن ذكرت فى سياق الحديث أن هناك وثائق تحدثنا عن البيع والشراء ، ولكنها الحقيقية محاضر جلسات قضائية عقدت للنظر فى منازعات بين الافراد • وعند النظر الى تلك الوثائق يتضح

لنا أن تلك المنازعات قامت حول بيع ، دفع فيه الثمن مقدما ، أو اتفق على دفعه مؤخرا . وفي تلك الحالات كان المشتري لا يستطيع دفع ما عليه من دين ، أو أنه كان يحاول التملص من الدفع . ففى احدى تلك الجلسات القضائية أرغم بائع حمار كان قد تسلم ثمن الشراء مقدما — ألزم بتأدية اليمين ، ووعد بأن يحضر للمشتري بنهاية الشهر التالى اما حيوانا ذات مواصفات مقبولة واما أن يرجع الثمن لصاحبه .

وبجانب ذلك نرى فى بعض المحاضر عقوبة كانت تهدد الطرف الذى يتملص من القيام بالتزاماته : هذا الطرف عليه أن يدفع الثمن مضاعفا . واحيانا نجد تلك العقوبة مقترنة بعقوبة الضرب ( ١٠٠ عصا ) . وفى حالات كثيرة كانت تحدد فترة من الوقت لتنفيذ الالتزامات ، وكانت تحدد غالبا بنهاية الشهر التالى . ومما يلفت النظر فى تلك المحاضر أن الاحكام لم تكن تعلن بواسطة من يتولون أمور القضاء ، بل كان ينطقها الطرف المتخاف من التزاماته بنفسه . هذا الطرف كان أحيانا يحلف اليمين أمام الهيئة القضائية واعدا الوفاء بالتزاماته ، ومحددا بنفسه عقوبة التخلف ، وضاربا كذلك الفترة التى سيقوم فيها بتنفيذ وعده .

واذا أقسم المشتري على دفع ثمن الشراء ، فليس معنى ذلك أنه سيقوم بتنفيذ وعده الذى أخذه على نفسه أمام القضاء ، لاسيما اذا كانت أخلاقه ملتوية . وبعض محاضر الجلسات تظهر لنا أن المشتري لم يقم بتنفيذ التزاماته رغم وعوده الخلافة أمام القضاء . وفى تلك الحالة كان الناس يضطرون للذهاب الى ساحة القضاء مرارا وتكرارا ، ولاسيما اذا كانت الهيئة القضائية متراخية فى تنفيذ الاحكام . ونحن نعلم أن الهيئة القضائية المجاية كان فى استطاعتها حسم المنازعات حسما فعالا . فهى لم تكتف غالبا بالوعيد الذى يقسمه الطرف المتخلف . ونعلم خلال بعض الوثائق

أن القضاء المحلى كان يكلف عضوا أو أعضاء منه لكى يرغبوا الطرف المتخلف على القيام بالتزاماته وتسديد ديونه • ومحضر احدى الجلسات يذكر لنا خلافا دام أكثر من ثمان عشر عاما ، وانتهى بالهيئة القضائية ترغم المشتري على دفع الثمن مضاعفا • وأرغم هذا فى نهاية الأمر على أداء اليمين راضيا عن اعطاء الثمن مضاعفا الى البائع • ويتضح من محضر تلك الجلسة أن مرور ثمان عشر عاما لم يؤد الى تقادم الالتزام ، حيث ظل الالتزام قائما طوال تلك الحقبة الطويلة •

ولنستعرض فى آخر هذا العرض بردية تحوى محضرا لجلسة قضائية • فى أثناء تلك الجلسة أدلت امرأة بأقوالها • وذكرت أن تاجرا للعبيد كان قد عرض عليها جارية سورية • فقبلت ثراها ، ودفعت له كثمان للشراء أشياء عدة من أهمها بعض الاقمشة والمواخين ، وقيمت أسعار تلك الاشياء على أساس معيار بالفضة • ثم ذكرت المرأة كيف حصلت هى على تلك الاشياء • ويبدو أنها كانت تريد أن تثبت أمام القضاء أنها كانت صادقة ومخالصة فى عملية الشراء • ولكن كان للمرأة خصوم يدعون أنها اشترت الجارية مقابل أشياء ملك سيدة أخرى • وبناء عليه طلبت المحكمة بينة الشهود • ومن ذلك يتضح أن النزاع بين المرأة وخصومها قام حول حق الملكية فى الجارية ، لأن المرأة حلفت اليمين قائلة أنه فى حالة صحة ادعاءات خصومها سوف تقبل عقوبة الضرب على نفسها وسوف تفقد الجارية التى اشترتها •

ونستقى من تلك البردية معلومات أخرى • فتاجر العبيد المذكور كان قد حضر الى منزل المرأة وعرض عليها فيه موضوع البيع • ويبدو من ذلك أن التاجر كان يذهب من بيت لآخر بغية مزاوله تجارته • ومن وثائق أخرى ذات طابع أدبى نعلم أن رجال التجارة كانوا فى تنقل دائم على مياه النيل جالبين بضائعهم من مكان لآخر •

ويبدو أن بعضهم كان من الأجانب ، وبالأحرى من بلاد الشرق ( وخاصة من السوريين ) • ونستشف من وثائق البيع والشراء وغيرها أن السوق كمكان لمزاولة التجارة كان معروفا لدى القدماء • وكان يقع أحيانا على شاطئ النهر • ونعلم كذلك أن بعض رجال التجارة كانوا يحضرون سلعهم على متن السفن ، وكانوا يبيعونها على شاطئ النهر • وما لاشك فيه أن كثيرا من السلع كالمواد الغذائية والمصنوعات اليدوية كان القوم يبيعونها ويشترونها بينهم وبين بعض دون الالتجاء الى الاسواق أو الى التجار •

### ملحوظة :

المحاضرة هذه موجز لبحث باللغة الألمانية سيظهر قريبا في كتاب (Palast und Huetten) وهذا الكتاب يحوى محاضرات أُلقت في ندوة علمية عقدت في نوفمبر ١٩٧٩ بمدينة برلين الغربية وفي هذا الكتاب يجد القارئ كل المراجع التي أشير إليها في مقالى هذا •